

المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي في سلطنة عُمان

ماجد بن عابد الخروصي*

مستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كفاءة الإنفاق الحكومي في سلطنة عُمان في إطار دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للفترة الممتدة من عام 1998 ولغاية عام 2019م، ومعرفة فيما إذا كان الإنفاق الحكومي في مستوياته المثلى والتي تحقق أعلى معدل للنمو الاقتصادي العُماني. وأظهرت النتائج أن علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في عُمان غير خطية وتدعم وجود منحنى آرمي (Armey curve) على شكل U مقلوب، كما أوضحت نتائج التحليل القياسي أن المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي في سلطنة عُمان يبلغ 15.7% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذه النسبة هي أقل من متوسط الإنفاق الحكومي لفترة الدراسة والبالغة 22.4%، مما يعني أن مستوى الإنفاق الحكومي الحالي أعلى من المستوى الأمثل الذي يعظم النمو الاقتصادي في سلطنة عُمان؛ مما يستوجب على الحكومة خفض نفقاتها تدريجياً وصولاً إلى المستوى الأمثل المقدر في الدراسة.

The optimal level of government spending in the Sultanate of Oman

Majid Abid Al Kharoosi

Abstract

This study aims to analyze the efficiency of government spending in the Sultanate of Oman within the framework of studying the relationship between government spending and economic growth for the period from 1998 to 2019, and to find out whether government spending is at its optimum levels that achieve the highest rate of Omani economic growth. The results showed that the relationship of government spending with economic growth in Oman is non-linear and supports the existence of an inverted U-shaped Armey curve. The results of the standard analysis also showed that the optimal level of government spending in the Sultanate of Oman is 15.7% of real GDP. This percentage is less than the average government spending for the study period, which is 22.4%, which means that the current level of government spending is higher than the optimal level that maximizes economic growth in the Sultanate of Oman. This requires the government to gradually reduce its expenditures to reach the optimal level estimated in the study.

* باحث اقتصادي-مجلس الدولة العُماني

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، منحني (أرمي)، سلطنة عُمان.

1. المقدمة

إن مسألة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من أكثر المسائل والموضوعات اهتماماً بين الاقتصاديين، وتُعد دراسات كينز في ثلاثينيات القرن الماضي من أولى الإسهامات العلمية التي أبرزت دور الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة في أوقات الركود أو ما يسمى بحالات فشل السوق، وهذا بخلاف الرأي السائد آن ذاك والقائل بقدرة الاقتصاد على تصحيح نفسه. في المقابل، هناك أيضاً حجج تفسر التأثير السلبي للتدخل الحكومي على الأداء الاقتصادي، معللة هذا الرأي بأن الحرية التامة للاقتصاد وعدم تدخل الحكومة يتيح للاقتصاد الوصول إلى نقطة التوازن الذي يكون فيه عند مستوى التوظيف الكامل للموارد.

تُعتمد الحكومة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي على أدوات السياسة المالية والنقدية، ويعد الإنفاق الحكومي أبرز أدوات السياسة المالية التي من أهدافها التأثير على النمو الاقتصادي. وقد استقر الفكر التقليدي لفترة من الزمن على تحديد نسبة ما بين 10% و 15% من الدخل القومي توجه للإنفاق العام. إلا أن استمرار نقاش وبحث علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي أفضى إلى معرفة أدق، كان من أهمها ما توصل إليه أرمي (1995 Armev)، والذي خرج بمفهوم آخر لعلاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي سُمي بمنحنى أرمي (Armev curve).

يُشرح منحني أرمي العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث إن هنالك إنفاق حكومي كفو عند مستوى الوصول لنقطة الحد الأمثل للإنفاق، وهذا الإنفاق هو إنفاق إيجابي يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وهنالك إنفاق حكومي غير كفو يحصل بعد تجاوز نقطة الحد الأمثل للإنفاق، وهذا الإنفاق قد يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، أو أنه لا يصل بالنمو الاقتصادي لأعلى معدلاته الممكنة.

1.1 مشكلة الدراسة

يُمثل الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسات المالية المؤثرة على النمو الاقتصادي، لذلك تكمن مشكلة الدراسة فيما إذا كانت المستويات الحالية للإنفاق الحكومي في سلطنة عُمان في الحدود المثلى التي تحقق أعلى معدل للنمو الاقتصادي أم لا.

1.2 فرضية الدراسة

يفترض الباحث أن هناك علاقة غير خطية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في سلطنة عُمان، ولذلك فهناك مستوى أمثل يحكم هذه العلاقة بما يعظم النمو الاقتصادي، كما يفترض الباحث أن مستوى الإنفاق الحكومي الحالي في سلطنة عُمان أعلى من المستوى الأمثل.

1.3 هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقييم كفاءة الإنفاق الحكومي في سلطنة عُمان خلال الفترة (1998-2019م)، من خلال معرفة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وتقدير المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي الذي يحقق أعلى نمو اقتصادي.

1.4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النتائج التي تسعى إلى التوصل إليها، إذ إن تحديد المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي ذو أهمية بالغة لارتباطه بسياسات كفاءة الإنفاق، وسياسات الرشد الاقتصادي التي تنشدها حكومة سلطنة عُمان في الآونة الأخيرة، والمتمثلة في تقليص النفقات العامة مع تنامي الدين العام دون الإضرار بالنمو الاقتصادي الكلي، وعليه فمن المؤمل أن تسهم نتائج الدراسة في تحديد مستوى الإنفاق الحكومي الأمثل الذي يحقق أعلى معدل من النمو الاقتصادي.

1.5 منهجية الدراسة

سيُعتمد الباحث من أجل اختبار فرضية الدراسة، على المدخل الكمي، باستخدام المنهجية الارتباطية، وبالتطبيق على منحني أرمي لتحديد أولاً نوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في سلطنة عُمان، ومن ثم سيقوم بتقدير المستوى

الأمثل لحجم الإنفاق الحكومي، وسيعتمد الباحث في القسم التطبيقي على متغيرين هما معدل النمو الاقتصادي الحقيقي والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، والإنفاق الحكومي ويمثل النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وستغطي الدراسة الفترة من عام 1998م ولغاية عام 2019م، مستخدماً قاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي لسلطنة عُمان.

1.6 حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي
- الحدود الزمنية: سلسلة زمنية تمتد من عام 1998 ولغاية عام 2019
- الحدود المكانية: الاقتصاد العُماني

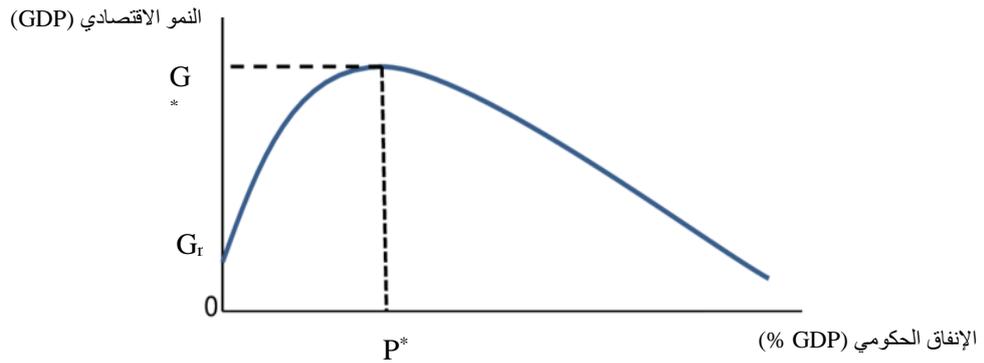
1.6 مصطلحات الدراسة

- النمو الاقتصادي: هو معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010.
- الإنفاق الحكومي: ويقصد به نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة، وتمثل جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات العاملين)، كما تشمل أيضاً معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي.
- المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي: مستوى الإنفاق الذي يحقق أعلى معدل نمو للاقتصاد الكلي.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

يُعكس منحنى أرمي، الشكل رقم (1)، المنطق المتمثل في وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) حتى نقطة معينة، وبعد ذلك يصبح الارتباط سالباً.

الشكل رقم (1): منحنى (أرمي)



يُوضح المنحنى العلاقة بين الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي الذي يمثله الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ففي حالة عدم وجود القطاع الحكومي يكون الإنتاج قليلاً جداً، عند النقطة (G0). وتؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة في النمو الاقتصادي إلى حد معين يصل فيه النمو الاقتصادي إلى الحد الأقصى لقيمة (G*) عندما يبلغ النمو الاقتصادي ذروته، فتكون الإنتاجية الحدية للنفقات الحكومية تساوي الإنتاجية الحدية لنفقات القطاع الخاص، والمساهمة الاقتصادية لزيادة الإنفاق العام تصبح صفراً. وبعد النقطة (P*) سيؤدي تأثير قانون تناقص العائدات إلى وضع سيؤدي فيه زيادة الإنفاق الحكومي إلى مزيد من الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي. نتيجة لذلك، سيكون من الضروري

تقليص حجم الإنفاق الحكومي من أجل زيادة الإنتاج، وفي هذه الحالة فإن الزيادة الإضافية في الإنفاق الحكومي لا تدعم النمو الاقتصادي وقد تعني فقط الركود الاقتصادي والانكماش.

وانطلاقاً من هذه النظرية التي فسرت العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، وُجدت إسهامات علمية لتقدير المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي لمختلف الدول، منها:

وُجدت دراسة (هشام، 2021) الممتدة للفترة (1960-2018م) أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في السودان علاقة غير خطية تدعم وجود منحنى آرمي، وأن الحد الأمثل لمستوى حجم الحكومة السودانية استناداً إلى حصة الإنفاق الحكومي يجب ألا يتجاوز 11.17% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. كما أكدت الدراسة كذلك

وفي دراسة (سليم ومحمد، 2017) التي تناولت الفترة (1985-2014م) للاقتصاد الأردني، خلّصت الدراسة إلى أن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن يتراوح ما بين (36-38) % تحت افتراض اتباع الحكومة الأردنية سياسة الميزانية المتوازنة وعدم وجود عجز، وأن المستويات الحالية للإنفاق الحكومية أقل من الحدود المثلى التي تدفع بالنمو الاقتصادي إلى الحدود القصوى.

وفي دراسة (T Lakshmanasamy (2021) تساءل الباحث فيما إذا كان حجم الإنفاق الحكومي يؤدي إلى عوائد هامشية مثلى في الهند، وأظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي في الهند يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي بتأخر قدره ثلاث سنوات، وأنه العلاقة غير خطية بين المتغيرين ويدعم منحنى آرمي المقلوب على شكل حرف U خلال فترة (1980-2014م)، وأشار أن الاقتصاد الهندي يسير في الجزء السلبي من المنحنى ويجب على الحكومة خفض إنفاقها من أجل التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي.

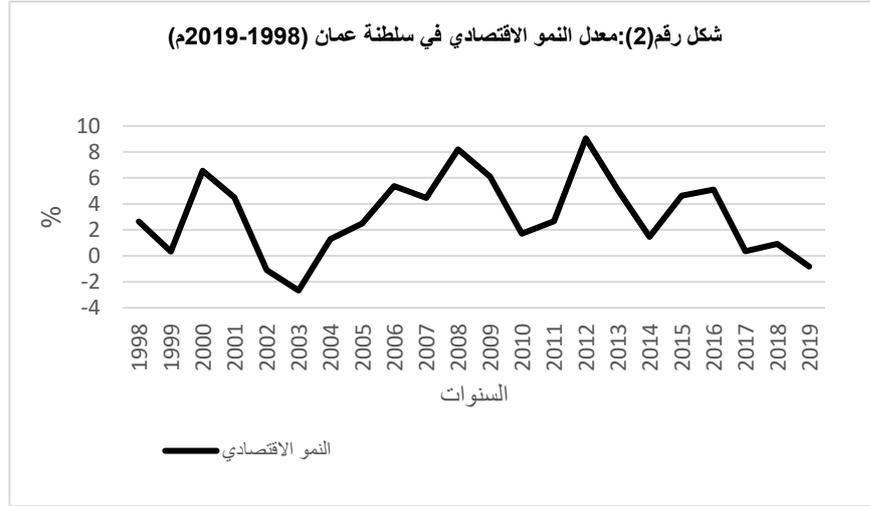
وتوصّلت دراسة (Karras, G. (1997) أن تقدير الحجم الأمثل للحكومة للدول الأوروبية يتم من خلال فحص دور الخدمات العامة في الإنتاج، وتوصل أن المعدل الأمثل يبلغ 16%، وقد تكون الإنتاجية الحدية مرتبطة سلباً بحجم الحكومة.

وخلّصت دراسة (Nademi and Abounoori (2010) لبيانات امتدت من عام 1959م ولغاية عام 2006م للجمهورية الإيرانية الإسلامية أن الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يكون في حدود 34.7%.

3. النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في سلطنة عُمان

3.1 النمو الاقتصادي

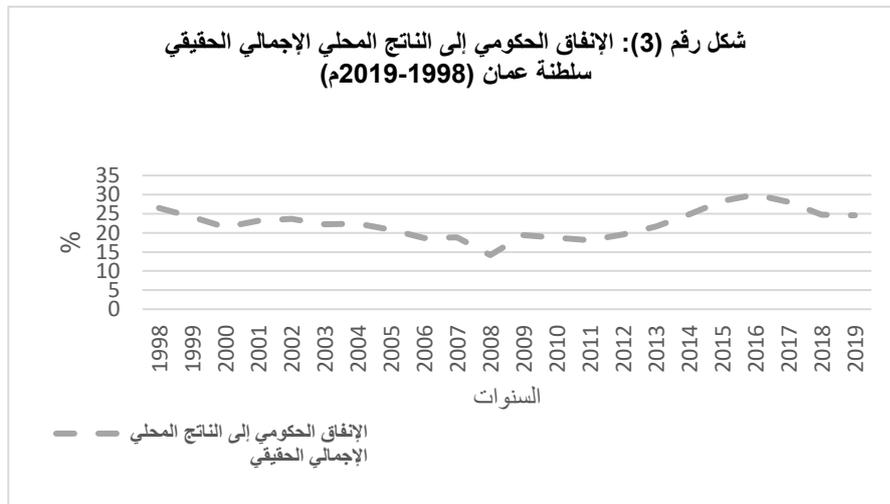
شهد الاقتصاد العُماني نمواً متذبذباً خلال فترة الدراسة (1998-2019م) استناداً لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وحقق في المتوسط نمواً بلغ 3.1 بالمئة، وقد كان أعلى نمو حققه الاقتصاد العُماني في عامي 2008 و2012 بمعدل نمو سنوي بلغ أكثر من 8 بالمئة. بينما شهد عام 2003 انخفاضاً حاداً في النمو الاقتصادي السنوي بلغ أقل من سالب 2 في المئة، كما شهدت السنوات التي أعقبت عام 2016 انخفاضاً كبيراً للنمو الاقتصادي وصل لصفر بالمئة وأقل. شكل رقم (2)



من إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي لسلطنة عُمان

3.2 الإنفاق الحكومي

بلغ متوسط الإنفاق الحكومي لسلطنة عُمان نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة (1998-2019م) نحو 22.4 بالمئة، وقد شهدت السنوات التي سبقت عام 2008 نمطاً متناقصاً من الإنفاق الحكومي ليصل إلى ما دون 15 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بينما تزايدت النسبة صعوداً حتى عام 2016 ليصل الإنفاق الحكومي نحو 29 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ثم يلي ذلك انخفاضاً طفيفاً في معدل الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.

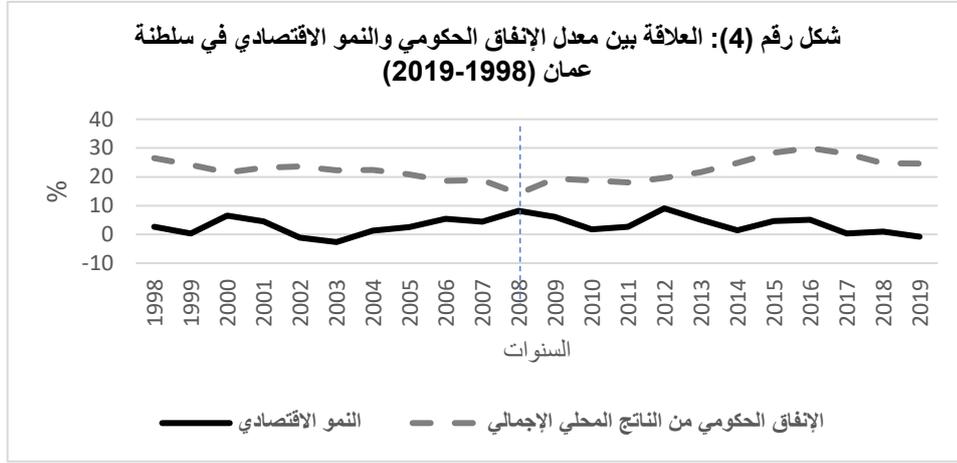


من إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي لسلطنة عُمان

3.3 العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في سلطنة عُمان

يُظهر من خلال الرسم البياني، شكل رقم (4)، أن النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في سلطنة عُمان خلال فترة الدراسة تجمعهما علاقة شبه عكسية، أي أن الارتفاع في الإنفاق الحكومي ذو تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، ويمكن تتبع نمط العلاقة على النحو الآتي:

- الفترة الأولى (2003-2008): تراجع في معدل الإنفاق الحكومي صاحبه ارتفاع في النمو الاقتصادي.
- الفترة الثانية (2009-2019): على النقيض من الفترة الأولى، فإن الارتفاع في الإنفاق الحكومي قابله انخفاض في النمو الاقتصادي.



من إعداد الباحث استناداً لبيانات البنك الدولي لسلطنة عُمان

وبإجراء تحليل قياسي بأخذ النمو الاقتصادي (GDPGROWTH) متغيراً تابعاً، والإنفاق الحكومي (GEXP) متغيراً مستقلاً، تُظهر نتائج الانحدار الخطي، جدول رقم (1)، وجود علامة سالبة لمعامل الإنفاق الحكومي (GEXP)، أي أن هناك ارتباطاً سالباً يُفسر بأنه علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في سلطنة عُمان خلال فترة الدراسة.

جدول رقم 1: نتائج الانحدار الخطي البسيط

Dependent Variable: GDPGROWTH
Method: Least Squares
Date: 11/29/21 Time: 21:13
Sample: 1998 2019
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GEXP	-0.311091	0.163293	-1.905113	0.0712
C	10.08848	3.716951	2.714183	0.0134

R-squared	0.153599	Mean dependent var	3.104857
Adjusted R-squared	0.111279	S.D. dependent var	3.059603
S.E. of regression	2.884350	Akaike info criterion	5.042984
Sum squared resid	166.3895	Schwarz criterion	5.142170
Log likelihood	-53.47282	Hannan-Quinn criter.	5.066349
F-statistic	3.629455	Durbin-Watson stat	1.441530
Prob(F-statistic)	0.071246		

4. التحليل القياسي والنتائج

4.1 التحليل القياسي

من أجل اختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي العام والنمو الاقتصادي الذي يتميز نظرياً بمنحنى على شكل حرف (U) مقلوب على النحو الذي اقترحه أرمي (Armev,1995)، نستخدم وظيفة مكافئة مقعرة (تربيعية) من الأصل (بدون اعتراض) بافتراض العلاقة التي تمتد من مربع الإنفاق الحكومي، إلى النمو الاقتصادي. من الناحية الرياضية، إذا كان معامل أعلى قوة القطع المكافئ موجباً، فسيكون التمثيل البياني محدباً والعكس صحيح. وبالنظر إلى الطبيعة المقعرة لمنحنى أرمي، فإننا نتوقع أن يكون معامل أعلى قوة للنموذج المكافئ سلبياً لإظهار وإثبات تقعر نموذج المنحى. لذلك، سيستخدم الباحث نموذج القطع المكافئ الفعلي من الأصل كما استخدمه أرمي للتحقق من وجوده، وفق النموذج القياسي الآتي:

$$GDPT = \beta_1 GEXP_t + \beta_2 GEXP_t^2 + u_t$$

حيث إن:

$GDPT$ النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة،
و $GEXP_t$ الإنفاق الحكومي، مقاساً بالنفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)،
و u_t حد الخطأ العشوائي، ويجب أن تكون إشارة β_2 إشارة سالبة.

ولتحديد الحد الأدنى (الحد الأقصى النسبي) أو الحد الأدنى النسبي للدالة التربيعية عن طريقة حساب التفاضل والتكامل، وذلك بمعادلة الدالة التربيعية بالصفر، للتوصل إلى الحجم الأمثل للحكومة وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي الأمثل (الناتج)، كما يلي:

$$GDPT = \beta_0 + \beta_1 GEXP_t - \beta_2 GEXP_t^2 \quad \beta_2 < 0 \quad \text{الدالة:}$$

ثم نأخذ النقطة الحرجة للدالة (المشتق الأول) ونقوم بتعيينها مساوية للصفر:

$$\frac{\Delta GDPT_t}{\Delta GEXP_t} = 0$$

$$\frac{\Delta GDPT_t}{\Delta GEXP_t} = \beta_1 - 2 \beta_2 GEXP_t$$

$$0 = \beta_1 - 2 \beta_2 GEXP_t$$

$$-\frac{\beta_1}{2 \beta_2} = GEXP_t$$

4.2 النتائج

تكشف النتائج الإحصائية في الجدول (2) باستخدام تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى، أن معاملات جميع المتغيرات تتطابق مع النظرية الاقتصادية والفرضيات، وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، هذه النتائج تدل على تأثير حجم الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سلطنة عُمان وفقاً لمنحنى (Armev) ووجود علاقة غير خطية تتمثل في منحني "U" مقلوب.

جدول رقم 2: نتائج تحليل الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: GDPGROWTH
Method: Least Squares
Date: 11/30/21 Time: 00:45
Sample: 1998 2019
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GEXP	0.512201	0.186658	2.744066	0.0125
GEXP^2	-0.016307	0.007789	-2.093753	0.0492
R-squared	0.050055	Mean dependent var		3.104857
Adjusted R-squared	0.002557	S.D. dependent var		3.059603
S.E. of regression	3.055689	Akaike info criterion		5.158395
Sum squared resid	186.7447	Schwarz criterion		5.257581
Log likelihood	-54.74235	Hannan-Quinn criter.		5.181760
Durbin-Watson stat	1.384659			

وتوضح نتائج التحليل أن قيمة (β_1) تساوي 0.512201، وقيمة (β_2) سالبة وتساوي 0.016307، وبذلك فإن الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سلطنة عُمان كما يلي:

$$-\frac{\beta_1}{2\beta_2} = EXP_t$$

$$15.7\% = \frac{0.512201}{2(-0.016307)} = \text{مستوى الإنفاق العام الأمثل}$$

5. الخاتمة

تناول الباحث في الدراسة موضوع تقدير المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي في سلطنة عُمان، وللوصول إلى النتائج فقد قسّم الباحث الدراسة إلى قسمين، القسم الأول هو تحديد نوع العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في السلطنة خلال الفترة من عام 1998 ولغاية عام 2019، ومن خلال التحليل الوصفي بالرسوم البيانية، والتحليل القياسي باستخدام تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى يتضح أن المتغيران تحكمهما علاقة غير خطية تدعم منحنى آر مي (شكل U مقلوب)، وذات تأثير سلبي.

أما القسم الثاني للدراسة فقد تناول تقدير المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي الذي يحقق أعلى نمو للاقتصاد العُماني، وفي هذا الإطار توصل الباحث إلى أن حجم الإنفاق الحكومي الأمثل لسلطنة عُمان في حدود 15.7% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو أقل من متوسط معدل الإنفاق الحكومي في خلال فترة الدراسة والمقدرة بنحو 22.4% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبذلك تتفق النتائج المحصلة مع فرضية الدراسة.

6. التوصيات

على ضوء ما كشفت عليه الدراسة من وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في سلطنة عُمان خلال فترة الدراسة والممتدة من عام 1998 وحتى عام 2019م والذي يبين أن الإنفاق الحكومي قد تجاوز المستوى الأمثل الذي يحقق أعلى معدل للنمو الاقتصادي، وأن المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي في سلطنة عُمان يقدر بنحو 15.7% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو مستوى أقل بكثير من المستويات الحالية للإنفاق الحكومي خاصة في السنوات الخمس

الأخيرة لفترة الدراسة (2015-2019م) والذي بلغ فيها متوسط الإنفاق الحكومي نسبة للنتائج المحلي الإجمالي نحو 27%، لذلك توصي الدراسة بالعمل تدريجياً بخفض الإنفاق الحكومي في السلطنة للوصول إلى الحدود المثلى التي تدفع بالنمو الاقتصادي إلى الحدود القصوى ضمن خطة متأنية ومدروسة دون الإخلال بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية، بحيث يُستهدف في خفض الإنفاق الحكومي النفقات غير الضرورية أو أن تُخصَّص القطاعات غير الاستراتيجية.

7. قائمة المراجع

7.1 المراجع العربية:

زين العابدين، بري "العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية لفترة 1970/1998"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد والإدارة، مجلد 15، العدد 2، 2001

هشام محمد، "الحجم الأمثل للحكومة والنمو الاقتصادي في السودان: باستخدام منهجية ARDL"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 23، العدد 2، يوليو 2021

سليم ومحمد، "الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الأردن للفترة (1985-2014)"، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2017

عقون آمال، أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد قياسي، 2016

كبير، مولود "دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر -مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2014-" مجلة دفاتر اقتصادية 199-217، Volume 8, Numéro 1, Pages 199-217

7.2 المراجع الأجنبية

Arney, D. (1995). The Freedom Revolution. Washington: Regnery Publishing.

Barro, R.J. (1990). Government spending in a simple model of endogenous growth", Journal of Political Economy, Vol. 98 No. 5, pp. S103-S125.

T Lakshmanasamy, Government Size and Economic Growth: An Econometric Estimation of Returns to Governance, Journal of governance and public policy, Volume 11, No 1, Pages 59,2021.

Abounoori, E., & Nademi, Y. (2010). Government size threshold and economic growth in Iran. International Journal of Business and Development Studies, 2(1), 95–108.

Karras, G. (1997). On the Optimal Government Size in Europe: Theory and Empirical Evidence. The Manchester School of Economic & Social Studies. Blackwell Publishing, 65(3), 280-94.

Murat Cetin, Does Government Size Affect Economic Growth in Developing Countries? Evidence from Non-stationary Panel Data, *European Journal of Economic Studies*, 2017, 6(2) : 85-95.

Hajamini M., M Ali (2018). Economic growth and government size in developed European countries: A panel threshold approach", *Economic Analysis and Policy*, Volume 58, Pages 1-13.

World Bank, WDI database,
[/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)